

الكلمة الرئيسية
في حفل افتتاح المؤتمر الرابع
للجمعية الاقتصادية العمانية

معوقات التنمية في دول مجلس التعاون

فرص وتحديات التنمية المستدامة
في دول مجلس التعاون في ظل التكامل الخليجي
مسقط، سلطنة عمان، الأحد والاثنين ١٩ و ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠م

يلقيها
معالي الدكتور علي محمد فخرو

مجلس التعاون الخليجي أصبح أحجية اقتصادية عربية تطرح التساؤلات وعلامات التعجب .
لقد مرّت حوالي تسعة عقود على بداية اكتشاف البترول تحت أرضه ، ثمّ تتالت عبر السنين التالية
اكتشافات كمّيات هائلة من البترول والغاز ، وتبيّن أن دوله تجلس على نصف احتياطات
البترول العالمية وربع احتياطات غازه . والنتيجة أن تكوّنت تدريجياً ثروة بترولية ضخمة
وصلت في الحاضر إلى ألف بليون (تريليون) دولار سنوياً ، وهي مرشحة لزيادة
المطرّد عبر السنين القادمة .

وما من شك في أن دول المجلس قد نجحت في بناء بنية تحتية أساسية ، من طرق
وكهرباء وماء ومؤسسات تربوية وصحية ورياضية وسكنية وترفيهية وغيرها ، بصورة
شبه شاملة وبمستوى جيّد . وكذلك استطاعت ، كدول ريعية وكدول رعاية اجتماعية ،
استعمال جزء كبير من تلك الثروات لرفع المستوى المعيشي المادي والمعنوي للكثرة
السّاحقة من المواطنين ولتيسير الخدمات الاجتماعية الأساسية ، من صحة وتعليم وغذاء
وسكن لهم .

إلى هنا والمشهد يبدو مقبولاً ، فثروات الأمم يجب أولاً أن تتوجّه لإشباع الحاجات
الأساسية لشعوبها ، وهذا تمّ . لكن المنطق يفترض أنه بعد الانتهاء من إشباع تلك الحاجات
ومن بناء البنية التحتية تتطلع دول الوفرة الحكيمة إلى استعمال ما يفيض من ثروة في بناء
متطلبات التنمية الشاملة المستدامة .

إن هناك تعريفات كثيرة للتنمية . من بينها تعريف للأخ الدكتور علي الكواري الذي
يعرّفها بأنها " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجّهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل
إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق
تصاعد مطّرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه " وتؤكد مختلف تقارير
التنمية البشرية العربية والدولية أن ما يقصد بالتنمية البشرية يختلف باختلاف الزمان
والمكان على ألاّ يمسّ هذا الاختلاف بالثوابت . وفي تقرير ٢٠١٠ الصادر عن برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي يشار إلى ثلاث مكونات أساسية للتنمية هي :

الرفاه : توسيع الحريات الحقيقية للبشر لينموا ويرتقوا .

التمكين والقدرة على التغيير : تمكين الأفراد والجماعات من التصرف وتحقيق النتائج المشنورة •

العدالة : وتعزيز الإنصاف وتحقيق النتائج المستدامة على مر الزمن ، واحترام حقوق الإنسان ويمكن تلخيص كل ذلك في ثلاث شعارات : حرية الفرص وحرية التصرف والعدالة • وبمعنى آخر فان تحسين الجوانب المادية لا يكفي وحده ، بل يتطلب تحسينات مماثلة في الجوانب المعنوية التي هي في الأساس مكونات الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية • وبالطبع فان الإبراز الواضح للجانب المعنوي يهْمُنَا نحن في دول مجلس التعاون • إذ مَّا لاشكَّ فيه أنه في الجوانب المادية قد حصل تقدُّم كبير ، لكن التقدم في الجوانب المعنوية لا يزال بطيئاً •

في قلب تلك المتطلبات بناء اقتصاد ذاتي إنتاجي غير طفيلي قادر على توليد ثروات جديدة تراكمية ، والتي بدورها تجعل مسيرة تلك التنمية مستدامة ومتنامية ومتجددة عبر أفق المستقبل البعيد •

لكن دول البترول الخليجية لا زالت مترددة أو غير قادرة أو تفتقد للإرادة السياسية لتقوم بعملية الانتقال بمجتمعاتها إلى عوالم تلك التنمية المطلوبة • وحتى عندما حاولت أن تفعل ذلك أفرزت جهودها تنمية مشوَّهة في العديد من توجُّهاتها حتى وصفها البعض بتنمية التخلف والبعض الآخر بتنمية الضياع أو التنمية المفقودة • قد يعتقد البعض أن ذلك حكم قاسٍ على جهود كبيرة بذلت لكنَّ الفحص الموضوعي لمسار التنمية في دول مجلس التعاون يبرِّر ذلك الحكم • فهناك نواقص في إدارتنا وفي نوع بنائنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تبرِّر مشاعر الهلع ممَّا سيأتي به المستقبل ومشاعر الغضب تجاه ما نفعله بأنفسنا وبمجتمعاتنا •

لنأخذ أولاً موضوع أهمية عامل الوقت بالنسبة لاستثمارات وإدارة أية ثروة ناضبة ، وبالتالي مؤقتة • إن عامل الوقت في هذه الحالة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في كل قرار يتَّخذ • وفي حالتنا فان هناك دراسات كثيرة تشير إلى أن عمر الحقبة البترولية التي نعيشها لن يمتدَّ إلى أكثر من عدد محدود من العقود • إن ذلك يعني أن استعمال فوائض الثروة البترولية لإيجاد نوع التنمية التي نريدها يجب أن يكون مكثِّفاً وأن يتمَّ بوتيرة متسارعة وأن يدار بكفاءة عالية • بالمقابل فان عامل قصر الوقت هذا لا يسمح بأية بعثرة لثرواتنا فيما لا

يصبُّ في مسيرة التنمية ولا بتجارب عبثية في أوجه استثمارها ، ولا بغض الطرف عن أية وسيلة أوجهة تؤدّي إلى أو تقوم بنهبها • إن كل ذلك يتعارض مع سلوك دولنا الذي يتعامل مع الحقبة النفطية مع ثرواتها ، وكأنها ستمتدُّ عبر القرون •

لنأخذ ثانياً نمط الاقتصاد الذي نستعمل ثروتنا لبنائه • حتى الآن نحن نركّز على بناء اقتصاد استهلاكي مذهري عبثي نهم وعلى تركيز غير مسبوق على ممارسة المغامرة الخطرة الفاسدة في حقلي المضاربات العقارية ومضاربات الأسهم • أما الاقتصاد الاستهلاكي فانه يحرق ثرواتنا على شراء ما ينتجه الغير من سلع الرفاهية والمفاخرة أو بناء مجمّعات سكنية مسوّرة أقرب إلى الخيال والأساطير ليسكنها عليّة الأغراب من الأثرياء والمغامرين والنجوم وطالبي المتعة ، بينما تحيط بها محيطات من الأكواخ والبيوت المتواضعة التي يسكنها فقراء اليسر البترولي والمهمّشون من المواطنين •

أما مضاربات العقار والأسهم فإنها لا ترتبط بعمليات الإنتاج الاقتصادي الحقيقي المولّد لثروات إضافية جديدة ، وإنّما بغرائز الكسب السريع غير الناتج عن الجهد والإبداع ، وبالإشاعات الوهمية والأحلام المتخيّلة • والنتيجة انقلاب تلك المضاربات إلى نشاطات تزيد الأغنياء غنى أكبر بينما تبدّد وفورات الفقراء الشحيحة •

وكنتيجة لمضاربات العقار يصبح القسم الأكبر من المواطنين غير قادرين على شراء أرض لسكن العمر فيضطرون لاقتراض ديون يفنون بقية أعمارهم لسدادها • أما أسواق الأسهم فقد دمّرت المضاربات المجنونة في بورصاتها أيّ ارتباط بين قيمتها المتداولة في البورصات وبين ما تحقّقه الشركات من نتائج وأرباح حقيقية ، وفقدت الأسهم دلالاتها الاقتصادية • ولا حاجة لنا للتذكير بالانهيارات وبالأزمات في أسواق الأسهم الخليجية التي حرقت البلايين من ثروات مؤسساتنا ومواطنينا •

إذا أضيف إلى ذلك ما فعلته الصناديق السيادية الخليجية ، التي قصدت با نشائها توفير جزء من ثروتنا الحالية لأجيال المستقبل ، ما فعلته من دخول في مضاربات الأسهم والعقارات الدولية والتي تبخّرت مئات البلايين منها في الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، والتي يقدرها البعض بثلاثمائة وخمسين بليون دولار ، أدركنا كم أن استمرارنا في نفس النهج سيجعلنا أكبر أمثلة في تاريخ البشرية كلّها من حيث السّفه في تبديد وحرق الثروات وفي إضاعة الفرص التاريخية التي تمرُّ علينا مرّ السّحب غير الممطرة •

هناك ثالثاً الفشل المفجع في تهيئة دولنا لولوج عالم اقتصاد المعرفة ، مع أن القاصي والداني يتكلم عن أن اقتصاد المعرفة سيكون الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي خلال هذا القرن ، وسيمتدُّ إلى ما بعده إن اقتصاد المعرفة يتطلب إنتاجاً مستمراً ومتنامياً للمعرفة وهو جزء من مشروع حضاري كبير يتطلب تكويناً وتنظيماً لإنتاج المعرفة من جهة وإبداعاً في توفير وخلق تكنولوجيات تداولها من قبل أوسع مجموعة من المواطنين من جهة أخرى . الهدف النهائي هو بناء مجتمع المعرفة القادر على الاستقلالية والتنافس والندية والتفاعل مع عالم معرفي عولمي جديد تعيش البشرية الآن بداياته الواعدة .

بالفوائض الهائلة للثروة النفطية يمكن الانتقال مباشرة إلى اقتصاد مجتمع المعرفة . لكن ذلك يتطلب إرادة سياسية ومجتمعية لتوفير متطلبات ذلك الانتقال والتي تشمل ، فيما تشمل ، تغييرات كبرى وجذرية في ميادين التربية والتعليم لجعل حصيلتها تعليمياً وتعلماً إبداعياً ، من مرحلة الروضة إلى الجامعة ، وتتطلب سخاءً في الصَّرف على مراكز الدراسات والبحوث الرصينة المتمتعة بحرية أكاديمية عالية وباستقلالية مالية وإدارية كبيرة ، وتحتاج لسياسات تؤدِّي لربط محكم بين مخرجات التعليم ونتائج البحوث من جهة وبين متطلبات الاقتصاد المعرفي وترسيخ مجتمع المعرفة من جهة أخرى . ولا يمكن لذلك الانتقال أن ينجح في غياب قيم الحريات والعدالة والمساواة والتجدد الحضاري وفي وجود احتقار أو تحديد انتهازي لكثير من حقوق الإنسان العالمية .

أيها الإخوة والأخوات

إن نظرة خاطفة على واقع دولنا تشير على أننا لسنا في وارد التوجُّه نحو مجتمعات المعرفة . فالدولة الخليجية بصورة عامة ، مع اختلافات في النسبة ، وتحت تأثير الثقافة العولمية ، تتخلَّى شيئاً فشيئاً عن بعض مسؤولياتها الاجتماعية وفي قمَّتْها التربية والتعليم . فهناك توجُّه نحو خصخصة الحقل من جهة وبطئ شديد في عملية الإصلاحات التربوية من جهة أخرى .

أما الخصخصة فمشاكلها المتمثلة في تخريج أناس لا يتقنون لغتهم القومية ولا يتشبعون بثقافة كافية للحفاظ على هويتهم العربية الإسلامية تحتاج إلى مناقشات مستفيضة ليس اليوم أوانها ، ولكنها حتماً ستعوق الانتقال إلى مجتمع معرفي ذاتي مستقل وغير تابع للغير ، وهذا بالطبع لا يعني عدم تفاعله مع الغير ولكن يعني تبعيته للغير .

وأما الإصلاحات التربوية فإنها لازالت تنتظر أن تصبح أولوية الأولويات ، أذ تتفوق عليها الأولويات الأمنية وتعيقها مسيرة الديمقراطية المتعثرة وتشوّهها التدخلات الاستعمارية الخارجية . ومع الأسف فإن مايصرف على الحقل الأمني هو ضعف مايصرف على الحقل التربوي ، وبينما يعيش رجالات العسكر والأمن حياة اليسر والرفاهية والامتيازات يبقى المعلمون والأساتذة يعانون مصاعب الحياة والتهميش الاجتماعي المذل .

إن اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة يتطلبان مواجهة شريفة مع النفس تعترف بأن تغييرات كبرى سياسية واجتماعية وثقافية يجب أن توازي وتواكب سيورة بنائهما وتطويرهما المستمر .

هناك رابعاً إشكالية التصرف بالأرض، إذ حتى الآن لا تعتبر ثروة وطنية لا يجوز التصرف بها إلا لأغراض مجتمعية ووطنية ، وبالتالي لا يجوز أن تكون وسيلة لزيادة غنى القلة ولا أن تصبح سلعة للاسترضاء والاستزلام ولا يزرَج بها في المضاربات العقارية . إنها بذلك تفقد قدرتها في تيسير بناء الاقتصاد الإنتاجي المتنافس المرتبط بالجهد وبتساوي الفرص . وهكذا تنضمُ محنة ثروة الأرض إلى محنة ثروة البترول اللّتين من المفروض أن تكونا ملكاً للدولة تقوم على استثمارهما لصالح الجميع ولكلّ الأجيال .

هناك خامساً إشكالية التركيبة السكانية التي لها جانبان . الجانب الأول هو نتاج طبيعي لمحدودية عدد السكان الطبيعيين في دول المجلس من جهة وللحاجة الملحة لاستيراد عمالة من الخارج لتسيير عجلة اقتصاد خليجي نشط متنامي متشعب من جهة أخرى . لا مشكلة في هذا الجانب لو أن غالبية العمالة كانت عربية . أما وأن غالبيتها السّاحقة غير عربية ، وإلى حدّ كبير غير إسلامية ، فإن هذا الوضع سيخلق أزمة هويّة كبرى في المستقبل . ولأن العالم يتجه لوضع حقوق عالمية للعمال المهاجرة أو المستوردة ، ومن ضمنها حقوقاً سياسية ، فإن دول المجلس مرشحة لأن تواجه مشاكل سياسية واجتماعية وثقافية بالغة الخطورة في المستقبل القريب ، وستكون تلك المشاكل على حساب التنمية المستقرة المتناغمة المكوّنات .

أما الجانب الثاني فإنه يتعلق بالحسابات الخاطئة التي تقود البعض إلى التوسّع في بناء المشاريع العمرانية العملاقة التي يخطّط لها لاستقبال الملايين من الأجانب للسكن فيها بصورة مؤقتة أو دائمة . إن البعض يتحدّث عن مضاعفة سكان بعض مدن الخليج بخمس مرّات أو أكثر خلال العشر سنوات القادمة .

ومع الأسف فإن البعض يتعامل مع مدننا وكأنها صفقات تجارية ويديرها وكأنها شركات وليست مجتمعات مرتبطة بتاريخ وثقافة وهويّة ودين • وشيئاً فشيئاً سيهيمن السكان الجدد على الحياة في تلك المدن وستنوء الإمكانات البيئية تحت متطلبات تواجههم وستنفجر في وجوهنا مشاكلهم الاجتماعية الغربية على ثقافتنا وعاداتنا وأحلامنا وارتباطاتنا القومية والإسلامية • هذا الجانب الثاني في يدنا حلّه ، وهو أن نتوقّف عن النظر الى القضية العمرانية بكاملها من خلال النظرة التجارية الأنانية الضيقة وأن تحكم التنمية التي نريد موازين القيم والأخلاق الرفيعة وأن نتقي الله في أنفسنا وفي أجيالنا القادمة •

هناك سادساً إشكالية الإشكاليات والتي تتمثل في إصلاح النظام السياسي ليكون أكثر ديموقراطية وأكثر عدلاً في توزيع الثروة والسلطة وأكثر صلاحاً وشفافية وكفاءة في إدارة أمور العباد وأكثر إنتباهاً لمعاناة الفقراء والمهمشين • بدون تحسّن واضح في هذه الإشكالية لن تكون التنمية إنسانية ولن تكون شاملة •

أيها الإخوة والأخوات

تلك ست جوانب مفصلية في مسيرتنا التنموية ، وبالطبع هناك غيرها ، ولكن الوقت لا يسمح بذكرها • نحن الآن ، وقبل فوات الأوان ، مخيرون بين الاستفادة من فرصة حقبة البترول والغاز التاريخية في بناء تنمية إنسانية شاملة في دولنا وفي المساهمة في مساعدة بقية إخواننا العرب والمسلمين لبناء تنميتهم ، وبين إضاعة هذه الفرصة التي لن تعود في سفه البطر والابتذال وحرق الثروة الذي نمارسه بجنون في أيامنا الحالية • هذا القرار يجب أن تأخذه الشعوب ومؤسسات الحكم مجتمعين ، وهو سيحتاج إلى إرادة سياسية حكيمة شجاعة وطنية وقومية • وستكون فاجعة لو أننا لم نأخذ القرار الصائب •

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،